UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232550

UNIVERSAL
LIBRARY

مراۃ الاذہان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كشف قناع الجهل عن العلم والنور وجعله سبب الظهور والسرور وأحاط علمه بما سواه قبل الظهور وبعد الظهور
وهو نور السموات والأرض بل هو نور على نور وموعد للمؤمنين في الجنة بالسرور والحبور والصلوة على حبيبه ورسوله الذي خصه
من بينهم بجوامع الكلم وسيد الأمم وشرفه بالمعجزات الباهرات بالخصوص والعموم وجعله منبع الفطانة والعلوم وعلى آله وصحابته
الذين بذلوا جهدهم في اعلاء لواء الدين مع تراكم غمام الغموم وطلعوا على سماء الرشاد لهداية الناس كالنجوم أما بعد فيقول
أضعف الخليقة بل لا شيء في الحقيقة المتمسك بحبله المتين أبو الخير محمد معين الدين بن خيرات علي المشهدي ثم الكردي حفظهما عن
العذاب يوم الحساب إن من سابق الزمان يختلج في قلبي أن أحرر رسالة محتوية في علم الواجب الذي تحيرت فيه الأفهام وطاشت من
السابقين واللاحقين فيه الكلام لكن قلة بضاعتي وانعكاس حال العلماء والأذكياء واقتدار الجهلة والأغبياء في كل زمان وأوان
سيما في هذا الزمان لا تجاسرني للاقدام في هذا المرام حتى التمس من فرط رغبته السعيد الأزلي السيد محمد تقي اللهم اجعله كاسمه التقي وحفظه عن
الشر الخفي والجلي فكرر الالتماس وزاد في الاقتباس اجبته داعيا من الله طول السداد مع خمود قريحتي بحر العلميات والاشتغال بالجزئيات
مطمئنا الحادثات وربما على مقدمة ومبحثين وخاتمة مسميا برآة الأذهان اللهم انفع بها قارئها وكاتبها واجعلها خالصا
لوجهك الكريم وانك انت البر الرحيم مقدمة اعلم ايها الذكي المتوقد العلم مطلق في الاصطلاح على عدة معان منها مطلق
الادراك الشامل للتصور والتصديق ومنها ما يشمل التصور المطابق والتصديق اليقيني سواء تعلق بالمعاني او الاعيان المجردة ومنها
احد اقسام التصديق هو الجزم والاعتقاد والثبات فالعلم بهذا المعنى يقابل الظن والجهل المركب والتقليد واشترط بعضهم تعلقه
بالمعاني كلية كانت او جزئية فهو بهذا المعنى يقابل الاحساس وبعضهم خص المعاني بالكلية بناء على تخصيص العلم بالكليات والمعرفة
بالجزئيات ويعبر عن العلم المطلق في الفارسية بدانستن وبصير سبب الانكشاف المعلوم حصولا وحضورا وينقسم باعتبار على

على قسمين حصولي وهو الذي يتعلق بالاشياء الغائبة عنا ويكون منشأ الانجلاء فيه حصول الصورة والصورة ما يوخذ من الشئ بحذف الشخصات عنه فرجعه على الغيبوبة وحضوري وهو الذي يتعلق بالاشياء الحاضرة عندنا ويصير سببا لانجلاء فيه الحضور وملاك الامر فيه ثلثة علم كعلمنا لانفسنا وعلم العقول النفسهم وعلم الباري عز اسمه نفسه وعلم الصفة كعلم الصورة العلمية وسائر الصفات الكائنة فينا وعلم المعلول ولهذا يكون علمه سبحانه بالممكنات حضوريا وكل منها يتصف بالحدوث والقدم فالحصولي الحادث كعلمنا بما وراءنا من الاشياء الغائبة عنا والحصولي القديم كعلم المعقول بما وراءهم من الممكنات والحضوري الحادث كعلمنا لانفسنا وصفاتنا والحضوري القديم كعلم المعقول لانفسهم وعلمه عز شانه لذاته ومصنفاته وما سوى ذاته اذا تنقش هذا في صفحة خاطرك فاعلم ان العلما اختلفوا في ان ايهما اقوى وعلم حقيقي مال بعضهم الى الحضوري وتمسكوا على مرعومهم تارة بان العلم الحقيقي ما ينتفي بانتفاء معلومه والعلم الحضوري يكون كذلك يعني هو ينتفي بانتفاء المعلوم بخلاف الحصولي فانه ليس كذلك يرد عليه ان المعلوم في العلم الحصولي ليس ما هو موجود في الخارج فانه معلوم بالعرض والمعلوم بالذات هو الشئ من حيث هو مع قطع النظر عن اقترانه بالعوارض الذهنية وهو مرتبة الحصول وتارة بان العلم الحقيقي ما يكون المعلوم منكشفا بنفسه لا بواسطة الصورة وفي العلم الحضوري يكون المعلوم منكشفا بنفسه بخلاف العلم الحصولي ومال بعضهم الى الحصولي لان به ينكشف حقيقة المعلوم وما هيته وما ينكشف بحقيقة المعلوم هو علم حقيقي واختاره استاذنا الاستاذ احسن المحققين حيث قال في شرحه للمسلم بل التحقيق ان اقوى مراتب الانكشاف اليقين ثم الجهل المركب ثم التقليد ثم الظن والعلوم التصورية من اضعف مدارج العلوم ثم العلم الحضوري الذي جعل بعضهم العلم حقيقة فان فيه ليس قوة الكشف التي ان النفس مع كمال حضوريا عندها لا تعلمها كما تعلم الاشياء الاخر فلا تعلم انها بسيطة او مركبة جوهر او عرض فلو كان لها كشف فعلم نفسها كما تعلم غيرها بالجوهرية والعرضية والبساطة والتركيب فهذا اضعف مدارج العلوم كما ان اليقين اقوى انحائها انتهى وانت تعلم ان العلم بصفات النفس حضوري لكن لا مطلقا بل علم صفاتها العينية الغير الممتزجة بالعلم وذاتها وصفاتها الاعتراضية وبساطتها وتركيبها وجوهريتها وعرضيتها علم حصولي كما فصل في موضعه وصرح به افضل المحققين وبعض الكملة من المتاخرين ثم انهم اختلفوا في ان مورد القسمة في متن كتب المنطق اي علم هو فاختار الجمهور انه هو الحصولي الحادث وبعضهم كالمحقق الدواني والعزالي انه مطلق الحصولي الشامل للحادث والقديم اقول يرجع هذا النزاع الى علم العقول فمن قال انه يتصف بالتصور والتصديق ذهب الى ان مورد القسمة هو المطلق ومن ذهب الى انه لا يتصف بهما وهم الجمهور خصصوا المورد بالحادث الحصولي لان الغرض من القسمة هو بيان الحاجة فبالضرورة يكون المقسم مما دخل في الاكتساب بتحصيل المقصود والعلم الحضوري والحصولي القديم ليسا على هذا الحدين كما لا يخفى والتفصيل يودي الى التطويل والمطلب من موضعه وتبلور اختلاف آخر هو ان الحصولي بأي معنى يقسم اختار العلامة الشيرازي في درة التاج ان الحصولي بمعنى الصورة الحاصلة وحصول الصورة كليهما يكون مورد القسمة وذهب غير اللقمة بالمرة الى انه هو الثاني ومال الجمهور الى الاول وتبعهم افضل المحققين حيث رجح قولهما ورجح قولهم ومنع هذا الاختلاف اختلاف آخر هو ان المقسم هل مطلق العلم اعني موضوع المسئلة القدمائية ام العلم المطلق اعني موضوع الصبية يميل هوى البعض الى الثاني نظرا الى عمومه ويظهر من ظاهر عبارة فضل المحققين في بعض حواشيه هذا والحق المتبع هو الاول وعليه الجمهور لان التقسيم عبارة عن ضم قيود متخالفة الى شئ واحد لتحصيل الاقسام المتباينة والامر الواحد اعني المقسم لا يعتبر طبيعة عامة

وقت الانضمام فان الانضمام وتشبيه بانى العموم والطبيعة من حيث هى ملاحظ العموم فى مرتبة لا يصح حمل شئ منها على عموم
مع قيد الانضمام فينبغى ان يكون هى المقسم واختلفوا ايضا فى تصور العلم المطلق هل هو ضرورى او نظرى
غير متعسر التعريف وذهب الى كل فريق الاول مرتب امام الحرمين واتباعه واختاره صاحب السلم حيث قال والحق انه من اجلى
البديهيات واستدلوا عليه من وجهين الاول انا نعلم بالضرورة اتصافنا بالمعلومية فالضرورة اذا السلبة والصبيان يعلمون
واما امتناع الاكتساب فلانه انما يكون بغيره ضرورة امتناع اكتساب الشئ نفسه وذلك الغير اما معلوم والا لزم اكتساب الشئ
عما هو مجهول وهو باطل وذلك المجهول انما يعلم به فلو علم العلم بالغير لزم الدور واما ثانيا فان علم كل احد بوجوده بديهى وهذا علم
خاص مسبوق بالعلم العام لتركبه منه ومن الخصوصية والسابق على البديهى بديهى بل اولى بالبداهة فمطلق العلم بديهى وهو المطلوب
وقال الامام والصوفية ايضا انه لشدة ظهوره لا يمكن تحديده اذ من شرط المعرف ان يكون اجلى من المعرف سابقا عليه والشئ
اجلى من العلم ولا سابقا عليه واتى الشافعى قال الامام المحرمين والامام محجة الاسلام حيث قال فى المستصفى انه انما يعسر تحديده بعبارة
محررة جامعة للجنس والفصل فان ذلك متعسر فى اكثر الاشياء بل اكثر المدركات الحسية فكيف فى الادراكات وانما يتبين معناه
بتقسيم ومثال اما بالتقسيم فهو ان يميز عما يلتبس به وهى الاعتقادات والاخبار فى تميزه عن الشك والظن بالجزم وعن الجهل بالمطابقة
فلم يبق الا اعتقاد المقلد ويتميز عنه بان الاعتقاد قد يبقى مع تغير متعلقه كما اذا اعتقد كون زيد فى الدار ثم خرج زيد والاعتقاد
بخلاف العلم فانه يتغير بتغير المعلوم ولا يبقى عند انتفاء المتعلق لانه كشف وانجلال للعقيدة والاعتقاد عقدة على القلب
هذا بزوال التشكيك المشكك بخلاف العلم واما المثال فهو ان ادراك البصيرة يشبه بادراك الباصرة فكما انه لا معنى للابصار
الا انطباع صورة المبصر فى القوة الباصرة كانطباع الصورة فى المرآة كذلك العقل بمنزلة المرآة ينطبع فيه
صورة المعقولات اى حقائقها وماهياتها على ما هى عليها والعلم عبارة عن اخذ العقل صورة المعقولات فى نفسه وانطباعها
وحصولها فيه فالتقسيم المذكور يقطع العلم عن مظان الاشتباه وهذا المثال يفهمك حقيقة العلم انتهى وذهب جم غفير من العلماء
الى الثالث وهو الراجح فعلى هذا ذكر دالة التعريفات الاول لبعض المعتزلة انه اعتقاد الشئ على ما هو به وهو غير مانع لدخول
التقليد المطابق للواقع فزيد لدفعه قيد عن ضرورة او دليل فعلى هذا يلزم خروج بعض اقسام التصديق كالظن وغيره و
ايضا يخرج العلم باستحالة فانه ليس بشئ والثانى للباقلانى انه معرفة المعلوم على ما هو به ويخدش هذا التعريف بخروج علم
الواجب عز اسمه اذ لا يسمى علمه تعالى معرفة عرفا ولغة والجملية المركبة اذ لا يقال لعالمها عارف فى العرف واللغة و
لذكر المعلوم وهو مشتق من العلم يشمل الدور ولانه يشتمل على الزائد لان معنى على ما هو به هو معنى المعرفة والثالث للشيخ ابى الحسن
الاشعرى بانه هو الذى يوجب كون من قام به عالما او الذى هو حكم الشئ لمن قام به هذا بالقياس الى المحل والرابع
ايضا للشيخ بانه هو ادراك المعلوم على ما هو به هذا بالنظر الى نفسه وكل من التعريفين لا يخلو عن الدور لاشتمالها على لفظ العالم و
المعلوم لما مر فتدكر والخامس لابن فورك هو ما يصح من قام به اتقان الفعل وهذا غير مانع لدخول القدرة فيه ويخرج قولنا
اذ للام دخل له فى صحة الاتقان فان افعالنا ليست بايجادنا والسابع لبعضهم انه تبيين المعلوم على ما هو به فيه الزيادة لكن

والدور فتفكر مع ان لفظ التبيين مبني بالظهور بعد الخفاء فيخرج عنه علمه سبحانه والسابع انه اثبات المعلوم على ما هو به وفيه الزيادة والدور
وايضا الاثبات قد يطلق على العلم تجوزا فيلزم تعريف الشيء بنفسه والثامن الثقة بان المعلوم على ما هو به وفيه مع الزيادة والدور ايضا
كون البارى واثقا بما هو عالم به وذلك مما يمنع اطلاقه عليه شرعا والتاسع انه اعتقاد جازم مطابق موجب بالتزوره او دليلا فيخرج الاعتقاد
امام المتكلمين عورته بعد تنزله عن كونه ضروريا وفيه انه يخرج عنه التصور باسره لعدم امتزاجه فى الاعتقاد مع انه علم ويخرج علمه عز اسمه
لان الان الاعتقاد بطريق علمه بل بعض اقسام التصديق ايضا كالجهل المركب اذ لا مطابقة هناك والعاشر انه حصول صورة الشيء فى العقل
والحاوى عشر الصورة الحاصلة فيه وفيها انه يتناول الظن والجهل المركب والتقليد والشك والوهم مع ان العلم لا يطلق على كل واحد
عرفا اقول هذان التعريفان للحكماء ولعل المذكور داخل فى العلم عندهم فالمناقشة لفظية لا تليق بشان العقلاء والثانى عشر حصول
صورة الشيء عند العقل والثالث عشر الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والرابع عشر تمثيل ماهية المدرك فى نفس المدرك و
الخامس عشر الحاضر عند المدرك هذه التعريفات ايضا للحكماء ويرد عليها ما مر فى العاشر والحادى عشر والجواب ما علمت فتذكر السادس عشر انه
صفة توجب لمحلها تمييزا بين المعانى لا يحتمل النقيض هذا هو المختار عند المتكلمين وفيها انه يخرج منه العلوم العادية كعلمنا مثلا بان الجبل الذى
رايناه ديانا مضى لم ينقلب الآن ذهبا لانه يحتمل النقيض بجواز خرق العادة وقد تصدى القوم فى دفعه بان ما ثبت منه الامكان الذاتى
للطرف المقابل الذى هو خلاف العادة ولا شك فى ان الامكان الذاتى لاحد الطرفين لا ينافى الجزم بالطرف الآخر بجواز ان يعلم استحالته
بالغير كوجود العقل الاول وعدمه فان الثانى ممكن بالذات لكنه مستحيل بالغير وبحدثه تعالت قدرة القادر على جميع الاشياء ثبوتا ووقوعا فلا يكون
الطرف الآخر مستحيلا وقد تخص المعانى بالامور العقلية فيخرج ادراك الحواس وقد تخص الاشعرى لما عد ادراك الحواس من قبيل العلم طرح هذا القيد
قيد المعانى بالكلية مع الغنى عنه فيخرج العلم بالجزئيات وهذا هو المختار عند من يقول العلم صفة ذات تتعلق بالمعلوم السابع عشر موجبة لمعنى
عند النفس تميزا لا يحتمل النقيض وهو احد المختار عند من يقول من المتكلمين ان العلم نفس التعلق بين العالم والمعلوم الثامن عشر موجبة كذلك
بها المذكور لمن قامت به قال شريف المحققين فى شرح المواقف موجبة ما قيل فى الكشف عن ماهية العلم ومعناه انه صفة تكشف بها ما من شانه ان يذكر انكشافا تاما لا اشتباه فيه فالمذكور يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمستحيل وكذا المفرد والمركب والكلى والجزئى لتلك
انه حصول معنى فى النفس حصولا لا يطرق عليه فى النفس احتمال كونه على غير الوجه الذى حصل فيه وعنى بحصول المعنى فى النفس عما يشمل
ويدخل فيه العلم بالاثبات والنفى والمفرد والمركب ويخرج عنه الاعتقاد اذ لا يبعد فى النفس احتمال كون المعتقد والمظنون على غير الوجه الذى حصل
فيها والعشرون هو الحاضر عند المدرك وفيه ما مر فى العاشر والجواب ايضا مر مثله فتذكر والحادى والعشرون ما فى بعض الكتب انه حصول حقيقة الشيء
مجردة عند المدرك وفيه مع اشتماله على القيد الذى لا يلزم ما فى العاشر والجواب ايضا يطلب مثله فاذا دريت ما نقلناه من البقعات فاعلم ان هذا النزاع
المستمر بين العلماء لم يعلم انه لفظى وقع من غير فهم البعض مراد البعض الآخر فعرف كل احدا خطر بباله من غير فهم مراد الآخر ام معنوى يرجع
الى الحقيقة والامر فيه مشكل واذا استقصيت هذا البيان فاعلم انه اختلف فى ان العلم بالشيء هل هو يستلزم وجوده فى الذهن كما هو مذهب
الفلاسفة قاطبة وبعض المتكلمين ام لا بل هو تعلق بين العالم والمعلوم فى الذهن كما ذهب اليه جمهور المتكلمين لهذا النزاع الوجود الذهنى الذى
هو مذكور بالتفصيل فى شرح المواقف ثم انه على الاول لا نزاع فى انا اذا علمنا شيئا فقد تحقق فينا حصول الصورة امور ثلثة صورة حاصلة

في الذهن وارتسام تلك الصورة فيه وانفعال النفس عنها بقبولها فاختلف في ان العلم من اي هذه الثلثة فذهب الى كل منها طائفة فهذا
الشيء اختلف في ان العلم بل هو من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة فمن ذهب الى انه صورة حاصلة قال انه من مقولة الكيف
ومن ذهب الى انه ارتسام تلك الصورة قال انه من مقولة الاضافة ومن ذهب الى انه انفعال النفس عنها بقبولها ذهب الى انه
من مقولة الانفعال والاصح هو الاول كما هو مختار المحققين واختاره بعض المحققين من المتاخرين ثم اختلف القائلون بالوجود
الذهني منهم من قال ان الحاصل في الذهن انما هو شبح المعلوم لا نفسه بحيث ينكشف به المعلوم ومنهم من قال ان الحاصل في الذهن
ماهية المعلوم بعد حذف المشخصات وتكون موجودة بوجود ظلي غير اصلي وهي باعتبار هذا الوجود يسمى صورة ولا يترتب عليه الآثار
كصورة النار مثلا اذا حصل بانفسها في الذهن لا يترتب عليها الاضاءة والاحراق فهذه الصورة اذا وجدت في الخارج كانت
عين العين كما ان العين اذا وجدت في الذهن كانت عين الصورة وهي من حيث انه قائم بنفس العالم ينكشف المعلوم بحيث
يتميز عن غيره يسمى علما ومن حيث انه ماهية موجودة في الذهن غير قائم به ولا يكون سبب الانكشاف الاشياء يسمى معلوما فهما يتحدان
ذاتا ويتغايران اعتبارا واذا تنبهت على ما تكونا عليك فاعلم ان على راي القائلين بالشبح يكون العلم من مقولة الكيف بلا اشكال
مع كون المعلوم الخارجي من مقولة شتى كالجوهر وغيره لاختلافهما بالماهية وصعب الامر على راي القائلين بحصول الماهيات بانفسها
في الذهن في كونها منها لان العلم على التحقيق من مقولة الكيف فاذا تصور جوهر فعلى هذا التقدير كيف يكون كيفا وسائر ما ذكر
استخلص عن هذا الاشكال بعض المحققين بان العلم من كل مقولة من المقولات وعدهم العلم مطلقا من مقولة الكيف على سبيل
التسامح ولا يخفى انه خلاف التحقيق واختار الشيخ في الشفاء مسلكا آخر في الجواب هو ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان
لا في موضوع وهذه الصفة موجودة لمهية الجواهر المعقولة فانها ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي ان
هذه الماهية هي معقولة من امر موجود في الاعيان يكون لا في موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث
هو جوهر اي ليس حد الجوهر انه في العقل لا في موضوع بل حده انه سواء كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع
واجاب العلامة القوشجي بالفرق بين القيام والحصول بان موجود معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم بالذهن وموجود في الخارج ونظر مسئلة بالتامل ان القائم بالذهن شبح المعلوم وسئاله والحاصل فيه عين المعلوم ونفسه وبهذا
الاجمع بين المذهبين وتصدى بعضهم بالجواب بان الجوهر بعد ما وجد في الذهن بصير عرضا وكيفا بناء على ان رتبة الماهية متاخرة
عن مرتبة الوجود وتابعه لما ونظر بالتامل الصادق ان هذا الجواب جوز تبدل الماهية بان يكون الشيء في الخارج جوهرا واذا وجد في
الذهن انقلب كيفا وعرضا كالملحة التي ينقلب الجوان الواقع فيها ملحا ولا يخفى ما فيه فتامل واجاب باقر العلوم عن ذلك بان العلم
كيف بمعنى العرض العام وهو اعم من المقولة لان الكيف الذي هو المقولة معناه هيئة اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون
تعقلها موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء القسمة ولا اقتضاء النسبة والكيف الذي هو عرض عام اعم من المقولة هو عرض موجود
في موضوع بحيث لا يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير فلا يكون فيه اقتضاء الانقسام ولا اقتضاء النسبة حاصله ان هذا الكيف الذي بمعنى
العرض العام للاعم في الجوهر فالعلم الذي يحصل في الذهن بهذا المعنى يصير كيفا والكيف الذي يقابل الجوهر لا يكون العلم بذلك المعنى كيفا

واختار بعض الاذكياء في هذا المقام تحقيقا آخر بحيا عن هذا الاشكال بان الاشياء اذا حصلت في الاذهان يحصل لها وصف هو ليس بحاصل لها
كما وقعت كونها في الاعيان وحصول ذلك الوصف عليها فيقال شيء الانسانية صورة علمية وعلم والاشكال المحمول في تلك القضية
ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا لكان محمولا عليه على تقدير كونه في الخارج اعني ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلف باختلاف
الوجود فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير الحاصل في الذهن وهو ليس الا صفة الكيف يصدق
رسم الكيف عليه وهو واحد في الذهن عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للوجود الخارجي لانه متحد معه في المابية النوعية فهو ان كان
كيفا فذلك ايضا كيف وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر وكذا واطلاق العلم على الحاصل في الذهن من قبيل اطلاق العارض على المعروض
مثل اطلاق الضاحك على الانسان فالعارض ليس الا عرضا وهو من مقولة الكيف والمعروض ليس الا عرضا وتابعا للموجود الخارجي
هذا اقول كلام هذا المحقق كما ترى يدل انه اختار ان العلم بالحقيقة هو الحالة الادراكية كما اختاره المحققون وان نسبة بعض الاكابرين
المتاخرين لكنه بالتحقيق جنوح وحاصل كلامه انه من الوجدانيات ان بعد حصول الصورة في الذهن يحصل لنا حالة في الذهن يعبر عنها
في الفارسية بدانش والعربية بحالة الشعور والفهم والحالة الانكليزية وكذا في كل لغة اسم يخصها كما ان السراج اذا دخلت في دور مظلمة
يتنور بها الدور فالسراج كالصورة والضياء القائم بتلك الدور بمنزلة الحالة الادراكية والفرق بين الصورتين ان الضياء قائم بالسراج و
الدور كليهما والحالة المذكورة انما قامت بالذهن فقط والصورة واسطة في ثبوت تلك الحالة للذهن فتلك الحالة بالحقيقة علم وبعد
الانكشاف المعلومات في الحصولي وهي اما ان يكون من مقولة الكيف او لا يكون من غير هذه المقولة على اختلاف هذه الحالة تكون محمولة على الصورة
لعلاقة الحلول وهو حلول كليهما في الثالث وهو الذهن وبسبب هذه يصير الصورة علما وبعد الانكشاف بالعرض ومجازا وتلك الحالة
بعده هو بالحقيقة فانقطع عرق الاشكال وبهذا التحقيق يحل الاشكال العويص المشهور في التصور والتصديق وهو ان المحققين ذهبوا الى ان
مختلفان بحسب الحقيقة واذا تعلق التصور بالتصديق يلزم اتحادهما اتحاد العلم والمعلوم وذلك لان التصور والتصديق فسمان لما هو علم بحسب الحقيقة
لا لما يصدق هو عليه بل هو ينقسم اليهما مجازا فتدبر وتشكر فاقول انه اذا كان العلم على مذهب التحقيق من مقولة الكيف وهو لا يقبل القسمة
فكيف ينقسم العلم الى التصور والتصديق الى قديم وحادث قلت وبالله التوفيق ان العلم وان كان معنى واحدا وحقيقة واحدة
لا يقبل القسمة بالذات الا انه ينقسم بواسطة جهات مختلفة الى اقسام كثيرة فينقسم من جهة الصفة الى قديم وحادث ومن جهة المعلوم الى
تصور وتصديق ومن جهة الطرف التي يحصل في النفس والعقل والى ما يدرك بالحس الظاهر والباطن وينقسم من جهة الموضوع الى اقسام كثيرة كالعلم
وانواع الحكمة والنحو والصرف وغيرها من العلوم الشتى المدونة وايضا الممنوع فيه الانقسام الكلي لا المطلق كما صرح بذلك في موضعه
ولما وقع الفراغ بعون الملك العلام عن المقدمة حان ان نشرع بتاييد سيد حسن توفيقه في علم الواجب الذي زلت فيه الاقدام
وتحيرت فيه الافهام وفيه المبحثان المبحث الاول في اثبات ان الباري عز اسمه يعلم ذاته كما يعلم الاشياء الاخر اعلم ايها اللبيب البصير ان
العقلاء كلهم اتفقوا على علمه عز مجده الا شرذمة من قدماء الفلاسفة لا يعتد بهم فانهم انكروا علمه سبحانه وهم فرق منهم من قال انه تعالى لا يعلم اصلا
بمعنى السلب الكلي ومنهم من قال انه لا يعلم نفسه وان كان يعلم غيره ومنهم من قال انه لا يعلم غيره مع كونه عالما بذاته ومنهم من قال انه لا يعلم الا نوعه
بمعنى السلب الكلي اي رفع الايجاب الكلي لا بمعنى السلب الكلي كما هو مذهب الفرقة الاولى ومنهم من قال انه لا يعلم الا موجودا غير المتناسبة هو

ظ

انما يعلم المتناهي ومنهم من قال انه لا يعلم الجزئيات المتغيرة بما هي متغيرات كما هو راي اصحاب الارتسام وادوره في كل جزء على زعمه دليلا على
ان لم يكن صحيحا في نفس الامر كفى حزب بما لديهم فرحون قالوا ان صدور العالم عنه عن غير شعور به زعما منهم ان ما سوى ذاته من الاشياء لازم
لذاته وكمال لا يحيث لا يتصور انفكاكه عن ذاته تعم بدون ملاحظة شيء من الاشياء لكلزوم الضوء للشمس فنفى وجود الذات وجود الاشياء منه تعالى
بالاضطرار من غير ادراك اقول اما فهموا ان التجاسر على هذا القول يودي بنسبة الجهل الى جنابه تعالى الله عما يقولون الظالمون علوا كبيرا وآل
بعضهم قولهم بان ارادوا به نفي العلم التفصيلي للزوم التكثر في ذاته تعالى اقول هذا مردود لان التكثر انما يلزم لو كان العلم التفصيلي عين الذات
فيتعدد الذات بتعدده وهو غير لازم اذ العلم التفصيلي مغاير لذاته تعالى لانه عبارة عن حضور الاشياء في مرتبة التفصيل عنده تعم بعد وجودها
لهذا لا يكون صفة الكمال كما استقف عليه وشبهتهم انه لو علم شيئا من الاشياء علم نفسه اذ يعلم انه يعلمه وذلك يتضمن العلم بذاته والتالي
بطل لان العلم نسبة لا يتصور الا بين شيئين ولا اثنينية فيه بوجه من الوجوه والجواب بان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل و
المعقول بالذات لان العلم عبارة عن حضور حقيقة الشيء مجردة عند المدرك سواء كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير
الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا قال الرئيس في بعض كتبه كون الشيء عاقلا ومعقولا لذاته لا يوجب هناك اثنينية لا في الذات و
لا في الاعتبار فالذات واحدة والاعتبارات واحدة انتهى وقد اجيب بمنع كون العلم نسبة بل هو ذات نسبة فتحقق الطرفان اعني
الصفة والذات للنسبة التي بينه وبين المعلوم والنسبة التي بينه وبين العالم انما النسبة بين العالم والمعلوم بعينها النسبة الاولى كما
انما اعتبرت بالعرض فيما بينهما اي ليس بين العالم والمعلوم نسبة بالذات ليتحقق التغاير وانما اعتبرت بينهما بتبعية نسبة الصفة مع الذات
كحركة جالس السفينة اقول هذا التقرير يدفع مغالطة غثاثا بهنا من ان الواجب لا يعلم ذاته لان الادراك عبارة عن حضور حقيقة الشيء
عند المدرك وهو بهذا المعنى من مقولة الاضافة والاضافة تقتضي مغايرة المتضايفين فتدبر وقد اجيب عن هذه المغالطة بان كل واحد
من الانسان يعقل ذاته بذاته والا لكان لانسان احدهما عاقلة والاخرى معقولة هف بالضرورة وقد تمسك لاستحالة علم
الشيء بنفسه بانه يستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو ممنوع والجواب ان علم الشيء بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان
احد الصورتين موجود بوجود اصلي والاخرى بوجود ظلي وبذلك يمتاز ان فلا استحالة وايضا المنع هو ان محل متماثلان في محل واحد
لان يحل احدهما في الآخر وايضا زعموا انه لو كان سبحانه عالما فالعلم اما صفة كمال له تعالى او لا بل هو صفة ناقصة على التقديرين
لا يتصف الواجب بها على الثاني فظاهر اذ الصفة يوجب نقصانه تعالى والاثانية من النقصان في ذاته سبحانه بل هو عين الكمال وعلى
كل كمال وعلى الاول يلزم استكماله بالغير وهو صفة العلم اقول ولم يعلموا ان ذاته مبدء لانكشاف ذاته والاشياء كلها اذ هو نور على الاشياء
فلا يلزم الغيرية حتى يلزم استكماله بالغير كما زعموا وقالوا زعما منهم انه لو كان عالما لما فضل ذاته بان يكون ذاته مبدء لانكشاف الاشياء
فلا افتقار الى الغير او مبدء لانكشاف غير ذاته تعالى بان يكون صفة مغايرة لذاته تعالى على الاول يلزم التكثر في ذاته تعالى حسب تكثر المعلومات
ولم يلزم الكثرة في الواحد الحقيقي اي الواحد بجميع جهاته ولهذا السر صدر عنه واد عوا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد الصادر
الاول عنه تعالى هو العقل الاول ثم منه لما فيه من جهتي العلية والمعلولية امر ان العقل الثاني والفلك الاول وهكذا الى العاشر ثم منه الى غير النهاية
وذلك لان العلم المتعلق بالمعلوم غير العلم المتعلق بالآخر والا يلزم من علم شيء علم جميع الاشياء وعلى الثاني يصير ممكنا معلولا له

كما هو راي نصير الدين الطوسي وقاله في شرح مقاصد ابن سينا اي وقال ان علم الله تعالى
بمخلوقاته اي ارادته ان على ما ذهب اليه الحكماء العلم التفصيلي الذي يوجب
التكثر في ذاته تعالى زعم لا
نفي العلم الاجمالي الذي هو عين
الذات فلزم ان لا يكون له تعالى
علم بالمخلوقات اصلا وهو ظاهر
فلزم الكفر والعياذ بالله تعالى
قوله ١٢ منه مقولا بالاشتراك
في الكمال اذ من المعلوم ان
لزوم التكثر في ذاته تعالى
الاشياء ١٢ منه مقولا بالتشكيك
اي التكثر ان هو راي نصير
١٢ منه مقولا بالتشكيك اي لزوم التكثر
في ذاته تعالى ١٢ منه مقولا بالاشتراك
في الكمال اذ اللزوم يلزم فيه
الفضل والنقص مقولا بالتشكيك
لزوم التكثر في ذاته تعالى
١٢ منه مقولا بالتشكيك

علم كيف قد يابت وايضا علم تلك الصفة بالضرورة والا يلزم الاضطرار الفاحش فعلمه سبحانه بتلك الصفة اما ان يكون بعين هذه الصفة فيلزم تقدم الشئ على نفسه او بصفة اخرى فيتسلسل او بذاته فهو موخلاف المفروض ومن اقول اولم يدركوا ان لذاته غراسمه خصوصية خاصة مع قدرته سبحانه بتلك الخصوصية يصير مبدأ الانكشاف الاشياء كلها وان لم يكن بهيئة هذه الخصوصية معلومة لنا كيف وانا مكلفون بقدر الطاقة فلم يلزم ما زعموا وايضا مشكوك على نفي العلم عنه سبحانه بكتابه المجيد حيث قال عز من قائل وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ قالوا لو كان موعالما فوقه عالما ايضا وهو الازم باطل فملزوم مثله قول مشكوك بهذه الآية ظاهر الفساد اذ هذه الآية ليس على وجه العموم بحيث يعم نفسه ايضا كيف وقد عارضه كثير من النصوص مثل قوله غراسمه هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة وقوله سبحانه انه علام الغيوب وغير ذلك من الآيات الدالة على علمه سبحانه فهم الآية مخصوصة بذوي العقول من المخلوقات كالملائكة والجن والانس لموافقة ما ذكرناه من الادلة القطعية الدالة على ثبوت علمه تعالى وايضا زعموا انه لو كان سبحانه عالما لزم حدوث القديم او قدم الحادث لكلاهما باطلان بيان الملازمة انه لا يخ ان يتعلق علمه بالكل او يتعلق علمنا به فاذا تعلق علمنا بشئ مخصوص مثلا تعلق به علمه ايضا وكان التعلقان على وجه واحد موطرق تعلق العلم بالمعلوم فيلزم ان يكونا متماثلين فيلزم استواؤهما في القدم والحدوث اقول هذا ظاهر فساده اذ لا يلزم من تعلقهما بشئ على وجه واحد تماثلهما بجواز اشتراك المختلفين حقيقة في لازم واحد ولو سلم فالتماثل لا يوجب تساويهما في الحدوث والقدم بجواز اختلاف المتماثلات كالوجودات على رأي المتكلمين فتدبر وتشكر والمشهور من الحكماء والمتكلمين اثبتوا هذا المطلب ببراهين شتى اما المتكلمون فالمشهور من استدلالهم على هذا المطلب وجهان الاول انه تعالى فاعل فعلا محكما متقنا وكل من كان كذلك فهو عالم اما الكبرى فبالضرورة ويقتضيه علينا ان من رأى خطوطا ملتحمة او سمع الفاظا فصيحة تنبئ عن معان دقيقة واغراض صحيحة علم قطعا ان فاعلها عالم واما الصغرى فلما ثبت من انه خالق الافلاك والعناصر وما فيها من الاعراض والجواهر وانواع المعادن والنباتات واصناف الحيوانات على اتساق وانتظام واحكام تحير فيه العقول والافهام ولا حاجة بنا تفاصيلها الدفاتر والاقلام على ما يشهد بدراك علم الهيئة وعلم التشريح وعلم آثار العلوية وعلم السفلية وعلم الحيوان والنباتات مع ان الالتفات لم يوت من العلم الاجمالي الى الكثير سبيلا والثاني انه تعالى قادر اي فاعل بالقصد والاختيار لما مر ولا يخفى ذلك لامع العلم بالمقصود وقد عرفت ذلك في كونه عالما بالادلة السمعية والاجماع قال المحقق الدواني اما سمعا فلقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة واما عقلا فان الافعال المتقنة المحكمة تدل على فاعلها ومن تفكر في بدائع الآيات السماوية والارضية في نفسه وجد فائق حكمة دل على كمال حكمته صانعها وعلمه الكامل كما قال الله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق وقد سلك امام المتكلمين هيهنا مسلكا آخر حيث قال كل من علم ذات العلة علم انها موجبة للمعلول لذاتها علم المعلول فكل من علم ذات العلة علم المعلول واشتهر الادلة عند الحكماء ايضا دليلان الاول انه تعالى مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة فهو مدرك اما الصغرى فلما ثبت بالتفصيل في موضعه واما الكبرى فلما تقرر في موضعه ايضا من ان التجرد يستلزم التعقل لان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه سائر المعقولات في النفس فان الادراك والتعقل هو حصول صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولو احتفها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل مجردة يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته وكل ما يمكن مواجبا الوجود بحسب وجوده والا كان له حالة منتظرة بعد ثانيهما انه تعالى يعقل ذاته وكل ما يعقل فانه يعقل ما علمه اما الصغرى فلان التعقل حضور المهية المجردة للشئ المجرد التام

بذاته وهذا القدر متحقق في ذاته تعالى فان ذاته تعالى حاضرة عنده في جميع الاحوال لا يغيب عنه تعالى فيجب ان يكون عالما لذاته واما الكبرى فلانه سيد بجميع ما سواه اما بواسطة او بدونها فهو تعالى علة الكل والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول وفي هذه الادلة اعتراضات وجوابات تركتها خوفا للتطويل ومباني الكلام فيها يعرفني الخاتمة

البحث الثاني في ان علمه تعالى بما سوى كيف هو فاعلم ان علمه بغيره اما ان يكون بالممكنات اما ان يكون عين ذاته تعالى او قائما بذاته تعالى منفصلا اليه سبحانه او منفصلا عنه تعالى او منتزعا عنه تعالى لا مزيد على هذه الاحتمالات لتطور امتناع الخيرية عنه واعلم ان في هذه المسئلة مال الى كل احتمال طائفة فذهب افلاطون الى ان علمه بالاشياء صور قائمة بنفسها حاضرة عنده تعالى ويقال لها المثل الافلاطونية ومعنى علمه تعالى بتلك الصور ان له سبحانه بالنسبة اليها فانه نور مطلق تفيض تلك الانوار منه لانه منكشف بها وبهذه النسبة الخاصة صارت مبدأ لانكشاف الاشياء له تعالى دون غيره والمراد بالصور الامر المجرد الذي يمكن ان تنكشف به كالمرآة فانه مع قيامه بذاته آلة لمشاهدة المرئيات من غير انطباع ولا اتصال شعاع والاشياء المشاهدة في عالم متحدة مع تلك الصور ذاتا متغايرة لها اعتبارا فان قلت ان الصور بعضها اعراض وهي طبيعة ناصية لا يجوز ان يقوم بنفسها قلت قيام تلك الصور بنفسها لا ينافي كونها صورا للاعراض اذ يجوز ان يكون الشيء قائما بنفسه في عالم وقائما بغيره في عالم آخر كما ان الانسان قائم بنفسه في الخارج وقائم لغيره في الذهن وكالاعمال يصير جواهر في الآخرة حال الوزن كما ذهب اليه اكابر علماء المتكلمين وبهذا التقرير اندفع ما قال الاستاذ احسن المحققين في شرحه للمسلم في ابطال هذا المذهب بقوله بطلان ان الصور آه ولا حاجة الى الاعتذار السابق في ترجمة هذا المذهب كما ارتكب هذا المحقق فان قلت صور المعدومات الممكنة والممتنعة كيف تكون معلومة وهي ليست بموجودة قلت المعدومات لا تعلل علمه سبحانه بالمعدومات بل قلت صور المعدومات الممكنة والممتنعة يجوز قيامها بنفسها في عالم الانوار فان امتناع الوجود في الخارج هو الذي معناه كما في المعدوم المطلق لا ينافي ان يكون لها ثبوت في عالم الانوار بل يترتب عليه الآثار المطلوبة منها في الخارج وهو مبدأ قبل ان الشيئية على قسمين شيئية ثبوتية وشيئية وجودية والشيئية الوجودية هي ظهور الشيء في الوجود العيني في مرتبة من مراتب العوالم والشيئية الثبوتية هي ثبوت الشيء في العلم لا في الخارج فاندفع ما قيل في ابطاله من ان هذا المذهب لا يقبل العلم بالمعدومات الممكنة والممتنعة فتدبر لكن يخدش هذا المذهب ان هذه الصور منفصلة عنه سبحانه فعلى هذا يلزم الاستكمال بالمنفصلات مع ان العلم صفة كمالية للعقل على اكماله بالغير وذهب اكثر المشائية الى ان علمه تعالى هو وجود الممكنات الموجودة في الدهر المعبر عنه بالواقع من غير تميز لها في الدهر الحاضرة عنده تعالى فيكون مبدأ الانكشاف وزيف هذا القول انه لا يقبل العلم بالمتقضيات والممكنات المعدومة الا ان يؤول بالتأويل الذي مر سابقا فتذكر والحق الحقيق بالقبول هو الاول اي القائلين بارتسام اخرج عن عنده نفسه مبدأ آخر زعما منه انه سلم من المناقشات التي يرد عليهم وبينه في شرح الاشارات وفيه اطناب كثير محصله انه اثبت ولا كل علم الحضوري معلولا له وهي عبارة عن وجوداتها والامر فيه ان هذا لا يخرج من العلم التام والكامل من الحصولي لان انكشاف الشيء بحصول نفسه عنده اتم واكمل من حصول صورة عنده فليس في ذاته تعالى صورة حتى يلزم كونه قابلا وفاعلا الى غير ذلك من المفاسد الواردة على اصحاب الارتسام ومن ذلك بعد بيانات كثيرة يعقوبه فاذن وجود المعلول الاول نفس تعقل الاول اياه من غير احتياج الى صورة مستفادة تحل في ذات الاول تعالى عن ذلك انتهى فعلمه سبحانه بمعلوله الاول حضوري ولا شك في ان هذا العلم متحد بالموجودات حين وجودها

ولا تعلق بالمعدومات التي لم تتحقق اصلا ولا بالموجودات قبل وجودها ولا بعد عدمها فاثبت علما آخر له تعالى من جهة ان صور الجميع مرتسمة في اصل
الاول بل في جميع الجواهر المجردة العقلية ومن هذا يقول لما كانت الجواهر العقلية تتعقل فليس معلولات لها بحصول صورها فيها وهي تعقل ذاتها
والموجود الاول هو معلول للاول الواجب كانت صور جميع الموجودات الكلية والجزئية على ما عليه الوجود حاصلة فيها والاول الواجب تعقل
تلك الجواهر مع تلك الصور لا بصور غيرها بل باعيان تلك الجواهر والصور وكذلك الوجود على ما هو عليه فاذن لا يغرب عنه تعالى ذرة من غير
لزوم محال من المحالات المذكورة على اصحاب الارتسام انتهى فهذه الجواهر المجردة مع ما يرتسم فيها حاضرة عنده تعالى اقول لو كان علمه تعالى
معلولا للاول لم يكن علمه تعالى مقدما على ايجاده فان علمه تعالى عبارة عن حضور المعلول الاول عنده ليس حضوره قبل ايجاده متصورا فليلزم
جهله تعالى قبل الايجاد وهو اي شئ اشنع من ذلك ايضا اذا كان علمه تعالى بواسطة تعقل تلك الجواهر العقلية وارتسام صور الجزئيات المادية في الجواهر
لزم الاستكمال بالغير وهو كما ترى وقال المعتزلة ان المعدومات الممكنة ثابتة في عالم الواقع غير موجودة ففيه فهذه المعدومات الثابتة هي
العلم للباري عز اسمه وفيه ايضا يلزم القول بالاستكمال والمعدومات الثابتة في الذهن كما زعمه بعض مشايخ الصوفية مثل الشيخ العارف
محي الدين العربي رح وتلميذه الشيخ المحقق صدر الدين القونوي اقول ان اراد من الذهن ههنا ان اراد ذهن العقول العالية فليلزم ان يكون
قبل وجود العقول عز اسمه علم تلك المعدومات الثابتة وهو بمنزلة الجهل اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وان اراد ذهن السفليات يكون الشناعة
اظهر كما لا يخفى وايضا في هذه الصورة يلزم الاستكمال بالغير وذهب شيخ الاشراق واتباعه الى ان الباري عز مجده يعلم الاشياء بالاشراق الصوري
محاها الاشياء معلومة له تعالى بذلك الاشراق ورجح هذا القول الصدر الشيرازي حيث قال ان طريقة شيخ الاشراق يستقيم بها اقرب الى
الحق من طريقة غيره من الحكماء وغيرهم في باب العلم وتلك الطريقة اثبات علمه تعالى على قاعدة الاشراق وبنائها على ان علمه تعالى بذاته هو
كونه نورا لذاته وعلمه تعالى بالاشياء الصادرة عنه موكول بنائها ظاهرة له تعالى اما بذواتها كالجواهر والاعراض الخارجية او بمتعلقاتها التي هي موضوعات
الاشياء الادراكية مستمرة كانت كما في المدركات العلوية الملكية عقولها او نفوسها او غير مستمرة كما في القوى الحيوانية المنطبعة والحيالية و
الحسية فعلمه تعالى محض اضافة اشراقية عنده فواجب الوجود مستغن في علمه بالاشياء عن الصور لهوية الاشراق والتسلط المطلق فلا يعجبه شئ و
علمه بصور احد علمه يرجع الى بصره يرجع الى علمه كما في غيره القاعدة النورية نفس قدسية فان النور فياض لذاته معنى ان علمه
بالاشياء نفس ايجاده لها كما ان وجود الاشياء عند نفس حضورها لديه بلا اضافة انفعالية الى جميع الاشياء فظهر بها صحيح جميع الاشياء بالاضافات
كالعالمية وغيرها اذ هي عينها في التحقيق انتهى وقال المتكلمون انه قائم بذاته تعالى اما صفة حقيقية ذات تعلق كما ذهب اليه الجبهوسا ونفس التعلق
كما ذهب اليه المحققون منهم فمناط كشف كل واحد من الممكنات يتعلق تخاص وغيره يرجع الى الاشراع وارد عليهم انه يلزم على هذا التقدير القول
بتعلق العلم بالمعدوم العرف في الكليات الذهنية وهو كما ترى لانهم منكرون للوجود الذهني كما صرح بذلك شريف المحققين في شرح المواقف
ولصعوبة هذا الايراد التجأ الامام الى القول بالوجود الذهني في علمنا وقال انه ليس بعلم لكنه شرط لحصول العلم والحق في الجواب ان يقال من
جانبهم ان المعدوم الخارجي وان كان معدوما في الخارج لكن له ثبوت على حال تتعلق العلم به فلا يلزم التعلق بالمعدوم بل بالمعدوم خارجا
الثابت علما وللاستحالة فيه وقد مر الاشارة الى هذا التحقيق فتذكر وذهب انكماغيس والمعلم الاول والشيخان الفارابي وابن سينا وتلميذه
بهمنيار وجمهور المشائين الى ان علم الباري عز اسمه بارتسام الصور في ذاته تعالى فهذه الصور الحاصلة من الممكنات تصير

مبدء الانكشاف للممكنات عنده تعالى وبعضهم من قولهم انهم قالوا بالحصول والانضمام واستدلوا على ان العلم هو حصول المعلوم
للعالم وحصوله قد يوجد من الصورة الموجودة في الخارج كما تعلم الاشياء من الخارج وقد لا يوجد منها بل الصورة الخارجية تستفاد من الصور العقلية كما
في صورة سرير اخترعه النجار وصورة بيت ابدعها البناء اولا ثم تصير تلك الصور المعقولة علة لوجودها في الخارج ولما كانت نسبة جميع الاشياء
الممكنة الى ذاته تعالى نسبة المصنوع الى الصانع فقياس علمه تعالى للاشياء على قياس ادراكنا للامور التي نستنبطها ثم نوجدها في الخارج لكن الامر اكبر
بون بعيد لانا لكوننا ناقصين نحتاج في افاعيلنا الاختيارية الى قوة محركة واستعمال آلات وهو سبحانه لكونه تام الفاعلية لم يحتج في فاعلية
الى امر خارج عن ذاته بل علمه بنفس ذاته وبجميع ما يوجده ذاته فانه انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون هذا معنى قال الرئيس
في الاشارات ادراكنا الاول للاشياء من ذاته في ذاته هو افضل انحاء كون الشيء مدركا وادركها كيف ولو كان يعلم الاشياء من
الاشياء لكانت وجوداتها مقدمة عليه فيلزم احتياج الواجب في صفاته الكمالية الى الغير فلم يكن علمه حينئذ فعليا مقدما على الايجاد تعالى عن
ذلك علوا كبيرا فيجب ان يكون من ذاته ما هو الاكمل للامر الغير فيكون علمه تعالى بالممكنات حاصلا له تعالى قبل وجودها لا من وجودها وصور
المعلومات كلها قبل وجودها حاصلة في نفسه تعالى وهو لعلمك ايضا من كتبهم والمتاخرون انكروا على ذلك اشد انكار وردوا ذلك
بوجوه شتى مذكورة في كتبهم نورد بعضها منبها تشحيذا للاذهان منها انه لو كان علمه تعالى بارتسام صور المعلومات في ذاته تعالى فلا بد لتلك
الصور من علة لامكانها واحتياجها الى ما يقوم هي به فعليها اما ذاته تعالى او امر آخر وكلاهما باطلان اما الاول فلاستلزامه كونه تعالى
قابلا وفاعلا معا وهو محال فتامل فيه واما الثاني فلاستلزامه احتياجه تعالى الى الغير في اتصافه بصفة العلم وهو ضروري البطلان
ومنها ما اورده صاحب الاشراق في المطارحات حاصله انه لو كان علمه سبحانه بالممكنات بالارتسام في ذاته تعالى على الترتيب السببي يلزم
ان يكون ذاته سبحانه منفعلا عن الصورة الاولى اذ هي علة لاستكماله بحصول الصورة الثانية لانها من حيث كونها في ذاتها لما كانت
ممكنة الوجود لا يكون حصولها بالفعل بل بالقوة ولا شك ان كون ذاته تعالى بالقوة ولو باعتبار الصورة نقص لذاته تعالى واشتغال القوة
انما يكون بوجودها فيكون وجودها كمالا له ونزيل النقص مكمل فالصورة السابقة كملة وذاته تعالى يكون بسببها اكمل واشرف من الاكمل
مع ان ذاته اشرف من كل شيء وسنها ما اورده العلامة الخفري حاصله ان مبنى هذه الصور على العلم المقدم او على الاول العلم
المقدم الذي هو عين الذات كما في العلم بالموجودات العينية فلا حاجة الى القول بالارتسام وعلى الثاني يلزم صدور المعلولات
عنه تعالى وانه لا يعلمها وهذا شنيع جدا وايضا يخدش هذا المذهب في وجود التسلسل المستحيل لو علم هذه الصور بصور اخرى والا يلزم الاضطرار
الفاحش وذهب جمهور الفلاسفة والصوفية الصافية الى ان علمه تعالى عين ذاته وهو يعلم الاشياء بذاته وبصير ذاته سبحانه مبدأ للاشياء
قبل وجوده وبعد الوجود اقول هذا هو الحق المتبع ولبيان مذهب الصوفية الصافية على وجه الاجمال ولا كشف الستار عن وجه
مذهبهم الحكماء ثانيا فاعلم ان الصوفية الصافية رحمهم الله سدده سبوا الى ان ليس في عالم الكون الا ذات واحدة وهي واجب الوجود
الواحد الحق القائم بذاته المعرى عن القيود والحيثيات لا يتصف بالكلية والجزئية اصلا وهو بذاته منشا لانتزاع التعينات الغير
المتناهية ويترتب عليها الآثار والاحكام المختلفة على تلك التعينات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالمتعين المنتزع كل متعين
سوا الممكن والمعرى عنه بكل تعرية هو الواجب فعلمه سبحانه بالممكنات بنظري في علم الذات او ذاته تعالى ليست مغايرة بالذات للممكنات بل

له
قوله اشاره الى
ما ذكره في قوله
بحيث الحصول
والانضمام قوله
اشاره الى العلم
الاجمالي قوله
اشاره الى العلم
التفصيلي قوله

بل الاعتبار وجوبه وجوده عينه تعالى فعلى هذا يكون علمه تعالى عين الذات وبذاته يتجلى جميع الاشياء والى هذا المذهب برجح مذهب فرفوريوس من قدماء الحكماء القائل باتحاد العاقل والمعقول فى علم الواجب سبحانه بالممكنات ولا يسع تفصيل بيانه هذا المقام والكاشف القناع عن وجه مذهب الحكماء فاستمع لما نقرر عليك اعلم ان جمهور الحكماء من المتاخرين قالوا ان ذات البارى عز اسمه مع تباين حقيقته بالممكنات كاشفة لها كاشفا قبليا وبصير مبدء لانكشافها وليس الكلام فى العلم بالمعنى المصدرى الانتزاعى المعبر عنه بدانستن بل فى العلم الحقيقى الذى يعبر عنه بدرش وحقيقته نور يتجلى به الاشياء وتميز بعضها عن بعض ويجرى به الاحكام عليها وهى قد تكون نفس العالم بان يكون نورا ظاهرا منظهرا قائما بذاته وقد تكون امرا قائما بالعالم فيكون العالم فى نفسه مظلما صار نورانيا بالقيام ذلك النور ولما كان القدوس الحق نور الانوار وفى اقصى مراتب التجرد اذ هو وجود محبت قائم بذاته مقدس عن المهية منسلخا عن المواد يكون ذاته تعالى عالما ومعلوما وعلما من غير تكثر واثنينية لا بالذات ولا بالاعتبار قال الرئيس فى الشفاء ان واجب الوجود عقل محض لان ذاته مفارقة عن المادة من كل وجه وقال فذاته عقل ومعقول وعاقل انتهى فجملة الجائزات بسبب ماهيتها وجوده بالغير الذات والوجود بالقياس اليه تعالى فهى معلولة له تعالى بذواتها لا بصورها فالموجودات باسرها من حيث الوجود الرابطى معلومة له تعالى علما اجماليا بملك الاشياء نفس ذاته تعالى وعلمها التفصيلى نفسها فهى معلومة له سبحانه من جهتين لانها بوجوداتها الاجمالى متحدة معه تعالى فيطوى علمها بذاته تعالى وبوجوداتها التفصيلى حاضرة عنده تعالى حلول وقيام بذاته سبحانه وتحقيقه ان ذوات الجائزات بطبايعها ووجوداتها الظلية وآثار لذاته ووجوده تعالى فهو كالحالة الاجمالية البسيطة لك عند سوال من يخاصمك فى المناظرة قبل ان تفصل شيئا فشيئا فان هذا التفصيل منكشف عندك بتلك الحالة انكشافا تاما وموجود بعين وجودها قبل الاجابة من غير تكثر فيها اصلا فهى تفعل بسيطة بالفعل وعلم فعلى ومبدء لكل واحد من ذلك التفصيل بحيث ينطوى علمه فى علمها ثم اذا فصلت تحصيل لك علم آخر للكل مع الامتياز وهو علم انفعالى له فعلمه بممكنات وجودا اجمالى بنفس ذاته ووجوده تعالى وهى بهذه الحيثية متحدة معه من غير تكثر فى ذاته تعالى فهو الكل فى حد ذاته وعلم اجمالى لها ينطوى فى علمه بذاته وهو العلم الفعلى الذى مبنى عليه امر الجعل وانما سمى هذا العلم بالاجمالى لانه كما يكون فى صورة العلم الاجمالى للممكنات امرا واحدا منشا لانكشاف الكثيرين كذلك يكون فى علم البارى عز اسمه ذات واحدة منشا لانكشاف الكثيرين ولكن بين الكشفين بونا بعيدا ففى الاول كشف ناقص اجمالى وفى الثانى كشف تام تفصيلى ووجود تفصيلى يمتاز كل واحد منها عن الآخر وهى بهذه الحيثية معلولة له تعالى حاضرة عنده بذواتها لا بصورها وهذا علم تفصيلى مترتبة على العلم الاجمالى وعلم انفعالى يستفاد من وجوداتها فعلمه هذا بالكل بعد ذاته وبعد علمه بذاته مع مغايرة الكل عن ذاته واعلم ان كل واحد من النحوين علم حضورى لكنه تعالى لا ارتسامى وما هو صفة كاملة له تعالى هو النحو الاول فانه مع انه دونه بمراتب بعد علمه تعالى قبل وجود المعلوم واستكماله بالغير وزيادة صفة العلم عليه تعالى فتدبر فظهر ان علمه تعالى علم بسيط مشتمل على جميع الاشياء وهو مبدء لكل وجوداتها بالتمام جزئيا كان او كليا عقليا كان او حسيا ذهنيا كان او عينيا فالنفس الذات عند بعض لا يخفى عن انكشافها الذى هو فى قدرته علما واحدا يحيط كله كما ينادى النظام العجيب بالعين بديهة ان موجده عالم واحد ثم واحد ثانيا لا كما زعم القائلون بالبخت والاتفاق تعالى الله عنه علوا كبيرا قال الرئيس فى التعليقات يعرف الشخص واحواله الشخصية وقته ومكانه الشخصى من اسباب ولوازمه الموجبة له وهو يعرف كل ذلك من ذاته تعالى هو مسبب الاسباب فلا يخفى عليه ولا يغرب عن علمه مثقال ذرة انتهى اقول فمن

قال ان الواجب تعالی یعلم الجزئیات الا علی وجه کلی فقد بعد عن الحق بمراحل وفیه عن هذا الشهود فی غایة السخافة وسیاتی الکلام فیه فی الخاتمة
فانتظره متفتشا ثم مراتب العلم التفصیلی الذی هو عین ما اوجده فی الخارج اربع لها ما یعبر عنه بالقلم والنور والعقل فی الشریعة کما جاء فی الحدیث اول
خلق الله العقل وفی حدیث آخر اول ما خلق الله النور وفی حدیث اول ما خلق الله القلم والعقل الکل عند الصوفیة وبالعقول عند الحکماء فالقلم الذی هو
اول المخلوقات حاضر بذاته مع ما هو کمون فیه عنده سبحانه وتعالی فهو علم تفصیلی بالنسبة الی العلم الاجمالی الذی هو عین ذاته وبسیط بالقیاس الی
باقی المراتب وتالیها ما یعبر عنه فی الشریعة باللوح المحفوظ وبالنفس الکلی عند الصوفیة وبالنفس الفلکیة المجردة عند الحکماء فاللوح المحفوظ
حاضر بذاته مع ما ینقش فیه من صور الکلیات عند الواجب تعالی فهو علم تفصیلی بالنسبة الی المرتبتین اللتین فوقها وتالیها کتاب المحو والاثبات
وهو القوی الجسمانیة التی ینقش فیها صور الجزئیات المادیة وهی منطبعة فی الاجسام العلویة والسفلیة فهذه القوی مع ما فیها من النقوش حاضرة
عنده تعالی وتفصیلیة هذا العلم ظاهرة بالنسبة الی فوقه ودرایها للموجودات الخارجیة من الاجرام العلویة والسفلیة واحوالها فانها حاضرة بذاتها
عند واجب الوجود فی مرتبة الایجاد والثبوت الخارجیة وتفصیلیة هذه المرتبة اظهر من ان تخفی فالحاصل ان جمیع الموجودات سواء کانت کلیة او
جزئیة وسواء کانت صورا ادراکیة او موجودات عینیة حاضرة بذاتها ولوازمها اعتبارا انها عنده تعالی وتقدس فی مرتبة الایجاد فی
علوم باعتبار ومعلومات باعتبار فان وجودها فی نفسها هو وجودها له تعالی کما ان وجود العرض فی نفسه هو وجوده لمحله الا ان وجود
العرض لیس القول والعرض وجوده له تعالی باعتبار الفعل والمایجاد وهذا معنی قول المشائین علمه تعالی بذاته نفس ذاته ومعلولاته
نفسها کما صرح الفاضل اللاهوری فی رسالته علم الواجب کذا ینبغی ان یحقق هذا المقام وعلی الله التوکل وبه الاعتصام والحمد علی
وفقنا للاختتام خاتمة فی عموم علمه سبحانه وشمول لجمیع الجزئیات والکلیات فاعلم ایها البصیر ان الملیون قد اتفقوا علی عموم علمه
سبحانه وشموله لکل ما یطلق علیه الشیء من موجود کان او معدوم او جزئیا کان او کلیا فانه سبحانه یعلم الاشیاء کلها بالعلم الاجمالی الفعلی اولا
والاشیاء کلها اظلال من النور المطلق وجوداته سبحانه ولا یحجب عنه تعالی اصلا وهو تعالی ارفع من الزمان فعله کذلک وهو نفس ذاته فعلمه بذا
العلم الشهودی یعلم جمیع الاشیاء الکلیة والجزئیة متغیرة کانت او مادیة بلا آلة جسمانیة ولزوم تغیر فی علمه سبحانه بل هو تعالی یعلم جمیع الحوادث باشخاصها
وازمانها وکمیة المدة الفاصلة بین کل متقدم ومتاخر منها ونسبة الی جمیع الازمنة والامکنة علی السواء ولا شیء من الاشیاء معدوم بالنسبة
الیه تعالی فلیس فی علمه سبحانه ماض ولا استقبال ولا حال بل الکل مشهود دفعة فلا یمکن ان یعزب شیء من الاشیاء عن احاطة نوره التام بالقیاس
من رفرف فی ظلمات البر والبحر الا وهو یعلمها ولا رطب ولا یابس الا فی کتاب مبین فهذا النحو من العلم الکامل له تعالی لا یشابهه شیء من الاشیاء
کما انه لا نظیر له تعالی فلیس هو سبحانه یحتاج الی آلة جسمانیة فی ادراک بعض الاشیاء کما هو شان الزمانیات بل هو سبحانه بحیط بالکل بلا اشتراک الا
والنور احببت علی هذا العلم یعنی ان الجعل فهو عرا سمه بالعلم الفعلی ابدع الخلق ابدا علی واخترعهم مشیته اختراعا حیث قال سبحانه فی کتابه
المبین اذا اراد الله شیئا ان یقول له کن فیکون والعلم التفصیلی ثانیا بعد وجود الاشیاء عنده الاشیاء بقضها وقضیضها حاضرة عنده
سبحانه فلا یعزب عنه تعالی شیء من الاشیاء وهو محیط بجمیعها بهذا العلم التفصیلی بعد الذات والانکشاف التام ولا تغیر فی علمه سبحانه
وان کانت الممکنات متغیرة فی ذواتها الان تغیر معلوماته بذاتها لا یستلزم تغیر علمه تعالی لما عرفت ان ذاته تعالی مبدء الانکشاف الاشیاء
وغایته کل جزء من اجزاء الزمان وکل واحد من الزمانیات موجودة فی موضعه وزمانه وحاضر عنده تعالی وان کان غائبا عنا کما هو

له
فی قوله عطف علی
الواجب الخ
وهی العلم الاجمالی
کلها بالعلم الاجمالی
الاول من نوعین

هو مذهب بعض المحققين وتمسكهم في ذلك العموم والنقل والعقل اما النقل فالنصوص القرآنية الدالة على ان الله
بكل شئ عليم وغير ذلك من الآيات الواردة في هذا الباب وهي اكثر من ان تحصى والاحاديث النبوية الدالة على ذلك كما لا يخفى
على من يزاول كتب الاحاديث والتفسير واما العقل فتقريرهم بان المقتضي للعلم ذاته بقواعد المصحح للمعلومية ذوات المعلومات والمانع
منتف في حقه سبحانه جاعل الممكنات وهي بمقتضى هذه المجردة له تصور تحصيل بدون العلم محال كما يشهد به هذا النظام الغريب وعلى هذا
الصدر الشيرازي من المتكلمين بان العلم التام بالعلة التامة يوجب العلم بالمعلول فالواجب تعالى لما كان ذاته سببا للاشياء
على ترتيبها وسببا لاسبابها وهو يعلم ذاته ويعلم من ذاته اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم
من العلة ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما فوجب ان يكون الواجب عالما بجميع الجزئيات انتهى واما الفلاسفة
فاطبقة فقد اجمعوا سوى الشرذمة القليلة التي مر بيان مذهبهم والرد عليهم على علمه سبحانه بالكليات واما العلم بالجزئيات المادية
فانكر المتقدمين والمتاخرين منهم جميعهم لما زعموا ان العلم بالارتسام فانكروها وقالوا انه يقتضي علم الجزئيات على وجه كلي زعما منهم ان الجزئيات
لا تتغير في علمها والجزئيات لما هي في معرض التغير لا يعلمها وانما يعلم الكليات اذ لا تتغير فيها لامتناع ان لا يبقى الهوية الانسانية مثلا
وايضا الجزئيات المادية لا يدرك الا من الحواس والمجرد مجرد عنها فكيف يعلمها ولو كان حال المجرد كذلك فمن هو في غاية التجرد
ونهاية الشرفية والتنور لا يتغير علمه بطريق اولى فاسد سبحانه على زعمهم لا يعلم المتغيرات بما هي متغيرات والماديات بما هي مادية قال الامام
في المباحث المشرقية ان اكثر المتقدمين والمتاخرين من الفلاسفة انكروا علمه بالجزئيات وصاحب هداية الحكمة جعل الفصل منعقدا في ذلك
الباب حيث قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي الى ان قال ثبت بما اطلعت عليه وبهذا حكم الميمون بتكفير الفلاسفة في
هذه المسئلة قال الامام حجة الاسلام في بعض رسائله ان مجموع ما غلط الفلاسفة فيه يرجع الى عشرين اصلا يحب تكفيرهم في ثلثة منها وتبديعهم
في سبعة عشر وابطال مذهبهم في هذه المسائل العشرين صنف كتاب التهافت فقد خالفوا كافة الاسلاميين فيما من ذلك فقولهم ان
الاجسام لا يحشرون والمثاب والمعاقب هي الارواح المجردة والعقوبات روحانية لا جسمانية فقد صدقوا في اثبات الروحانية لكنهم كذبوا
في انكار الجسمانية وكفروا بالشريعة ومن ذلك قولهم ان الله سبحانه يعلم الكليات دون الجزئيات وهذا ايضا كفر صريح بل الحق انه لا يغرب عن علمه
سبحانه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ومن ذلك قولهم بقدم العالم وازليته فلم يذهب احد من المسلمين الى شئ من هذه المسائل
اقول تكفيرهم بانكار الحشر الجسماني حق بلا مرية لان النزيل والاحاديث الصحيحة ناطقان بذلك وهو ظاهر عند من تيز لديه الشمس على
النهار والتاويل يؤدي الى الالغاز والتكفير كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة قال شريف المحققين في شرح المواقف واما وقوع الحشر الجسماني
فلان الصادق الذي علم صدقه بادلة قاطعة اخبر عنه في مواضع لا يحصى بعبارات لا تقبل التاويل حتى صار معلوما بالضرورة كونه من
الدين القويم والصراط المستقيم فمن اراد تاويلها بالامور الراجعة الى النفوس الناطقة فقد اتى بانكار ما هو من ضروريات ذلك الدين
وقال امام المتكلمين لا يمكن الجمع بين الايمان بما جاء به رسول الله صلعم وانكار الحشر الجسماني فانه قد ورد في مواضع من القرآن المجيد بحيث
لا تقبل التاويل وكذا القول بقدم العالم كفر لا شبهة فيه لان النصوص القرآنية والاحاديث النبوية دالة دلالة ظاهرة على ذلك والتاويل فيه
عن التكفير قال المحقق الدواني لا يمكن الجمع بين قدم العالم والحشر الجسماني لان النفوس الناطقة لو كانت غير متناهية على ما هو مقتضى القول

بقدرة العالم على اذ ذهبوا اليه امتنع الحشر الجسماني عليهم اذ لا مدى حشرهم جميعا من ازمان غير متناهية وامكنة غير متناهية وقد ثبت ان
الابعاد متناهية وصرح شريف المحققين في شرح المواقف والعلامة التفتازاني في شرح المقاصد بان حدوث العالم من ضروريات الدين
وانه لا خلاف في تكفير المخالف فيه اقول لا يمكن الجمع بينهما ايضا لان الآيات الدالة على حشر الاجساد تدل على حدوث السموات وفناءها
وعليها والقائلون بقدم العالم ينكرون عليهم ذلك كما فصل في لك في موضعه واما تكفيرهم بانكار العلم بالجزئيات فان كان المراد منه
الظاهر منه فهو حق لا محالة كيف لا وفيه انكار للنصوص الدالة على عموم علمه تعالى كما سبق وانكار لما اجمع عليه المسلمون بل العقلاء الشرعية
على ما ذكره امام المتكلمين انه يلزم على القول بانه لا يعلم الجزئيات على وجه الجزئية ان لا يعلم محمد المبعوث وان لا يعلم انه ارسله وكذلك
في كل شيء معين بل يعرف ان انسانا ما ارسله وفي ذلك استيصال للشريعة بالكلية بل الشرائع كلها وان كان المراد ما ذهب
كما اليه الكافر بعلما فلا يستحقون التكفير كما لا يستحق المعتزلة بنفي الصفات الزائدة ونفي الرؤية وغير ذلك نقر عليك يا لهيم فاستمع ما يتلى عليك
باذن القلب قال صاحب المحاكمات المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي لا يعلمها من حيث انها واقع في الآن او يعلمها في الماضي
ويعلمها في المستقبل بل يعلمها علما ثابتا متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا بادبار دهر هذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة
على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس
بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له تعالى كل في
وقته وليس في علمه كان وكائن وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده تعالى في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهمه البعض من ان علمه تعالى
يحيط بطبائع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها وذهب المحقق الدواني ومعاصروه وتبعهما الى انه ليس مقصودهم نفي الجزئيات
عنه تعالى بل نفي الاحساس والتخيل عنه تعالى كما هو شاننا فلا يغرب عنه شيء الا انه لما كان علمه بها بطريق التعقل لم يكن ذلك العلم منافيا لفرض
الاشتراك ولا يلزم من ذلك ان لا يكون بعض الاشياء معلوما له تعالى من ذلك على وجه الاحساس والتخيل بل مدركا على وجه التعقل فلا اختلاف في نحو الادراك لانا في المدرك فان التحقيق ان الكلية والجزئية صفتان للعلم وربما يوصف بهما المعلوم لكن باعتبار العلم
وبهذا القدر لا يستحقون التكفير نعم لو قالوا لا يعلم بعض المعلومات لكان كفرا وحمله المحقق قولهم في بعض الرسائل ما حاصله ليس مقصودهم
نفي ادراك الجزئيات المادية عنه تعالى حتى يلزم كفرهم به بل المقصود انما هو نفي الاحساس عنه تعالى فانه مبني التجرد وهذا لا يوجب تكفيرهم ولا يلزم منه
التغير في ذاته ايضا فان التغير والتجدد انما هو في الحوادث بنسبة بعضها الى البعض واما بالنسبة اليه تعالى فلا تجدد ولا تغير بل نسبته الى جميع الازمنة
والامكنة اليه تعالى نسبة واحدة فانه تعالى متعال عن الزمان غير مختص باحد الازمنة والامكنة بل هو محيط على الجميع لا يغرب عنه تعالى شيء في
احد الازمنة والامكنة وحاضر لذاته عنده تعالى في وقته ومكانه دفعة والتغير انما هو في المعلومات واما العلوم فلا تغير فيها وانما التغير في
الحضورات باعتبار كل حضور زمان معين ومكان معين فهو تعالى لا يحكم بالعدم في شيء من الازمنة على شيء بل جميع الماضيات والاستقبالات
والحاليات مع ازمنتها موجودة مترتبة في علمه تعالى من غير ان يحكم على شيء بانه معدوم في الحال او موجود في الماضي او سيوجد في الاستقبال
بل جميع الازمنة بالنسبة اليه تعالى بالفعل لا ماض ولا مستقبل في علمه تعالى فمعنى قولهم انه تعالى عالم الجزئيات على وجه كلي انه تعالى يعلمها بالكلية اي
باسرها بحيث لا يغرب عن علمه شيء منها لا على وجه ابادراك الاحساسي بل على وجه فوق ذلك فلا يفوت عنه شيء من الجزئيات حتى يلزم التكفير قال

قال الصدر الشيرازي مجيبا عن اعتراض الشارح ما محصله بعد طلبهم بما حاصله انهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة التامة يستلزم العلم بمعلولها لانها
العلة المعادة منها بواسطة او بغير واسطة او معها ايضا فيعلم العالم بالجزئيات المتغيرة من حيث جزئيته لا يستلزم التغير والجزئيات المتغيرة معلولة للموجب
فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا ولدفع هذا خصصوا القاعدة العقلية بسبب انه هو المتغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون
قاعدتهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم اليقينية ان ما ذكره افترا عليهم وقع من جماعة المتأخرين كصاحب احياء العلوم وغيره
بناء ذلك على انهم فهموا من قول الحكماء ان الباري تعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلي ان الجزئيات معلومة له تعالى بطبائعها الكلية لا بهوياتها
الشخصية وما علموا انهم زعموا ان تصور الهوية لا يمنع فرض الشركة الا بواسطة امر مخصص ينضم اليه وهو مسمى بالتشخص وهو امر جزئي لا ماهية كلية فالامر
ذلك الامر المخصص كان في ذاته كليا وزعموا ان علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الكلي لاجل عدم اطلاعه على ذلك المخصص وما ذلك الا اشتباه الواقع منهم بين
العلم والمعلوم بان العلم اذا كان كليا غير متغير يلزم ان يكون المعلوم ايضا كليا غير متغير فيلزم من ذلك بالعكس النقيض ان المعلوم اذا كان جزئيا متغيرا
لم يكن العلم به كليا والواجب اذا كان علمه منحصرا في العلم الكلي الغير الزماني يلزم ان لا يكون له علم بالشخصيات وذلك نتيجة تكفيرهم لما شبهة ولكن كلهم
من هذه الافترات خالية اما عن الاول فهو ظاهر من كلامهم واقوالهم صريحا ونقل عباراتهم في هذا الباب يوجب التطويل الا الاسهاب نقل منقحه
على قول الشيخ في التعليقات الاول تعالى يعرف الشخص واحواله الشخصية ووقته ومكانه الشخصي من اسبابه ولوازمه الموجبة اليه الموجبة له من حيث يعرف
ذلك من ذاته اذ ذاته هو سبب الاسباب فلا يخفى عليه شيء ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة واما عن الثاني فلان مناطا الكلية والجزئية عندهم
نحو الادراك لا التفاوت بين المدرك فيما تمثال من اختلاف نحوين من الادراك لا من ادراك المخصص وعدم ادراكه فكل ما يدرك بطريق الاحساس
يكون جزئيا وكلما يدرك بطريق التعقل يكون كليا سواء كان في نفسه جزئيا او لا فهم يثبتون علمه تعالى بجميع الامور الممكنة الموجودة ولكن على
وجه لا يمنع الشركة وكما ان كثيرا من الصفات التي في حق غيره كمال في حقه نقص لتعاليه عن صفات الماديات من حيث ماديتها كذلك الا
والتخيل نقص في حقه وهم ينفون عنه الاحساس والتخيل لا العلم بشيء من المحسوسات والماديات فلا نتيجة تكفيرهم بهذا القدر كيف وعكس ذلك حق
بالتكفير كما وقع لكثير من المتكلمين واما عن الثالث فان العلم بالمتغير لا يلزم ان يكون تغير لكما ان العلم المحسوس لا يلزم ان يكون احساسا لا يقرن ان
مناط الجزئية اذا كان عندهم محسوسية الشيء فاذا لم يكن محسوسا لم يكن معلوما بخصوصه لانا نقول العالم بخصوصه يعلمه على وجه كونه محسوسا
لا يلزم منه ان يكون محسوسا لذلك العالم اذ يكفي للعلم فيتضمنه العلم بمحسوسيته لشيء آخر وان لم يكن محسوسا له فثبت ان العلم بالجزئيات
من حيث جزئيته يمكن ان يكون على وجه كلي كما صورنا فلا يلزم المنافاة من كلام الحكماء ولا التخصيص في قواعدهم الكلية ولا تكفيرهم بمجرد نفي علمه
الجزئيات على الوجه الجزئي انتهى فالحاصل ان من تاويل قولهم الا كاد كما دريت لا ينبغي تكفيرهم اصلا فعلى هذا يعلم علمه سبحانه بجميع الجزئيات
والكليات على كلا المذهبين وثبت الوفاق بين الفريقين كما ينطق على ذلك العموم كتابه المبين حيث قال عز من قائل ما يعزب
عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر ولا اكبر من ذلك الا في كتاب مبين لكن هذا آخر ما اردنا ايراده في هذه الرسالة والحمد لله على الاتمام
وانه خير من عان وهو ولي الخير والتوفيق بيده ازمة التحقيق وانعبده ونستعين في البدو والرجعى ونصلي على حبيبه سيد الانبياء وعلى آله وصحبه خير
انتهى شرعت تاليف هذه الرسالة في نصف شعبان الذي نزل فيه القرآن سنة الف ومائتين وتسع وخمسين من هجرة نبي على صاحبها الصلوة والتحية وختمتها
الملك المنان سلخ شوال من تلك السنة اللهم اغفر لهذا العبد الضعيف واحشره مع الصلحاء والشهداء بفضلك آمين يا رب العالمين

خاتمة الطبع للمحقق الاوحد المدقق الامجد العالم العلامة والنحرير الفهامة

المؤيد بالتائيد الازلي مولانا المولوي محمد هادي علي بدفيضانه ربه الولي

الحمد لله الذي احاط علما بالكليات والجزئيات واحصى كل شئ من الذاتيات والعرضيات في علمه الواسع تحيرت العقلاء
الفحول ولم يأتوا بما يتعلق بالقبول بحثوا عنه بما هو وكيف هو فما علموا وذهبوا ايادي سبا فسقط في ايديهم كلا انه لا نفع شانا
من نفخ الانسان وقول من يدعي الظفر به يدعي البطلان ارسل رسوله بالهدى والبينات واظهره على الدين كله
بالمعجزات نبي ما شمي جسمه نوراني لقبه امي لم يتعلم وعلمه لدني بيانه شاف فاق فصحاء العرب والعجم اللهم صل وسلم
عليه وعلى آله وصحبه المائلين اليه عدد قطرات الامطار وامواج البحار واوراق الاشجار ورمال القفار في آناء الليل
واطراف النهار من يومنا هذا الى يوم القرار وبعد هذا وذلك رسالة في علم الواجب جامعة للاقوال والمذاهب رأيت
مثلها العيون وحار في بيانها الناظرون ربتها الذكي الالمعي والاريب اللوذعي نقاد جواهر العلوم غواص بحار الفهوم
الفاضل الرفيع الشان العالم المنيع المكان المؤيد بالتائيد المسمى ابو الخير المولوي معين الدين لازالت
عيون افاداته منفجرة وما برحت من افاضاته منهمرة واهتم بطبعه منظور الاعيان بل عين الانسان الشيخ محمد هو ابن علي
ايد الله الولي في المطبع المحمدي الواقع في كانفور قريبا من مسجد دولاري في دار كمال خان المغفور حتى
استتب الطبع لاربع بقين من شعبان السنة التاسعة والستين بعد مائتين من هجرة خير الانبياء عليه
التحية والثناء فبادروا اليها ايها المشتاقون لعلكم بعد زمان لا تجدون وما علينا الا البلاغ المبين والحمد لله
والصلوة على رسوله الامين

ط